

الْجُمْهُورِيَّةُ الْجَزَائِرِيَّةُ الدِّيمُقْرَاطِيَّةُ الشَّعْبِيَّةُ



المحكمة الدستورية

مجلة

المحكمة الدستورية

مجلة نصف سنوية متخصصة

العدد الثالث - ديسمبر - 2023

مجلة المحكمة الدستورية

مجلة نصف سنوية متخصصة تصدر عن المحكمة الدستورية

العنوان : المحكمة الدستورية

نهج 11 ديسمبر 1960 ، الأبيار - الجزائر

الهاتف : 34/33/32/31 21 99 00 (213)

البريد الإلكتروني : contact@cour-constitutionnelle.dz

الموقع الإلكتروني : [www.cour-constitutionnelle](http://www.cour-constitutionnelle.dz)

رقم الإيداع القانوني : 3878 – 2013

ISSN 2800 – 1281

الآراء الواردة في المقالات المنشورة في هذه المجلة
لا تعبر عن رأي المحكمة الدستورية ولا تلزم إلا كاتبها

الرئيس الشريف للمجلة

السيد : عمر بلحاج ، رئيس المحكمة الدستورية

مدير التحرير

السيد : أحمد إبراهيم بوخاري ، المدير العام للشؤون القانونية
والقضاء الدستوري بالنيابة

المشرف على النشر

السيد : سعيد عطايف ، الأمين العام للمحكمة الدستورية بالنيابة

اللجنة العلمية للمجلة

- ❖ السيدة : ليلي عسلاوي ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : بحري سعد الله ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : مصباح مناس ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : أمال الدين بولنوار ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيدة : فتيحة بن عبو ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : عبد الوهاب خريف ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : عباس عمار ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : عبد الحفيظ أوسوكين ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : عمار بوضياف ، عضو المحكمة الدستورية
- ❖ السيد : محمد بوطرفاس ، عضو المحكمة الدستورية

لجنة التحرير والترجمة

السيدات والسيد :

كهينة لونس ، أسماء بوراوي

مريم بن عبد الله ، حميد حماداش

أمانة التحرير

السيد : ثامر زية

شروط النشر في المجلة

تنشر المجلة البحوث العلمية الأصلية في العلوم القانونية

1. يجب أن يكون البحث مكتوباً بإحدى اللغات التالية : العربية، الإنجليزية، الفرنسية.
2. ألا يكون المقال قد نشر في مجلة أخرى.
3. ألا يكون البحث مستخرجاً من أطروحة جامعية أو كتاب سبق نشره.
4. ألا يقل عدد صفحات المقال عن 10 صفحات ولا يتجاوز 25 صفحة.
5. ترسل البحوث في نسخة الكترونية على المنصة الوطنية للمجلات العلمية (ASJP).
6. المقالات باللغة العربية تكتب باستعمال خط (Traditional Arabic) مقاس حجم 16 ، يستعمل الخط العريض فقط في العناوين.
7. المقالات باللغة الأجنبية تكتب باستعمال خط (Time New Roman) مقاس حجم 14 ، يستعمل الخط العريض فقط في العناوين.
8. يشار في بداية المقال إلى الاسم الكامل للمؤلف ، الدرجة العلمية ومؤسسة الانتماء.
9. تخضع المقالات للتقييم من أعضاء اللجنة العلمية للمجلة.
10. نسخة المقال التي تسلم لإدارة المجلة لا ترد ، نشرت أو لم تنشر.
11. ترتيب المقالات المنشورة يكون بناء على اعتبارات فنية ، ولا يخضع لمعايير أخرى.
12. لا يجوز إعادة نشر المقالات المنشورة في المجلة إلا بتصريح مكتوب من مدير المجلة.

الافتتاحية

- كلمة رئيس المحكمة الدستورية، السيد عمر بلحاج 11

أولاً : الدراسات

1. "الإخطار البرلماني طريق للوصول إلى المحكمة الدستورية في الجزائر : دراسة نظرية وتطبيقية - الجزء الأول"، السيد : عمار بوضياف، عضو المحكمة الدستورية 17
2. "تطور كتلة الحقوق والحريات المكفولة في الدستور لصالح فئتي النساء والشباب"، السيد : عبد الوهاب خريف، عضو المحكمة الدستورية 87
3. "قرارات وآراء المحكمة الدستورية في النظام الجزائري"، الأستاذ الدكتور : شريف كايس، أستاذ التعليم العالي بجامعة تيزي وزو 141
4. "الإطار التأسيلي للرقابة على دستورية القوانين"، الدكتور : صافي حمزة، أستاذ بجامعة التكوين المتواصل - غليزان 169

ثانياً : نشاطات المحكمة الدستورية

1. الكلمة الافتتاحية للسيد : عمر بلحاج ، رئيس المحكمة الدستورية "خلال الدورات التحسيسية لولايات الجنوب"، الموسومة : "دور المجتمع المدني في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية" 219

2. مداخلة السيد : عباس عمار ، عضو المحكمة الدستورية تحت عنوان : "معايير المحاكمة العادلة في المنازعة الدستورية في الجزائر"، مقدمة ضمن برنامج الجامعة الصيفية الحادية عشر حول موضوع : "استقلال القضاء كضمان للحق في محاكمة عادلة"، أنقرة - تركيا، من 18 إلى 21 سبتمبر 2023 225

3. مداخلة رئيس المحكمة الدستورية، السيد : عمر بلحاج ، الموسومة : "تطور لجوء الأفراد إلى القضاء الدستوري في الجزائر"، خلال أشغال "الملتقى الدولي الرابع لأمانة البحث والتنمية"، المنظم من قبل المنظمة الآسيوية للمحاكم الدستورية والهيئات المماثلة، سيول - جمهورية كوريا، من 29 ماي إلى 01 جوان 2023 239

4. كلمة رئيس المحكمة الدستورية، السيد : عمر بلحاج ، تحت عنوان : "دور المحكمة الدستورية في تعزيز المبادئ الديمقراطية : الماضي، الحاضر والمستقبل"، بمناسبة الملتقى الدولي حول : "تعزيز الديمقراطية من خلال

السلطات القضائية الدستورية : الماضي والحاضر والمستقبل"، الذكرى
العشرين للمحكمة الدستورية لجمهورية أندونيسيا، جاكرتا - أندونيسيا،
10 أوت 2023 245

5. مداخلة رئيس المحكمة الدستورية، السيد : عمر بلحاج، قدمها نيابة
عنه السيد: عمار بوضياف، عضو المحكمة الدستورية، الموسومة : "الحماية
الدستورية للحق في الخصوصية في ضوء التطور الرقمي - عرض التجربة
الجزائرية" خلال "اجتماع القاهرة السابع رفيع المستوى لرؤساء المحاكم
الدستورية والعليا والمجالس الدستورية الافريقية"، المنعقد افتراضياً،
القاهرة - مصر، يومي 8 و 9 نوفمبر 2023 253

6. كلمة رئيس المحكمة الدستورية، السيد : عمر بلحاج، بمناسبة استقبال
رؤساء المحاكم والمجالس الدستورية ورؤساء الوفود الافريقية، مقر المحكمة
الدستورية، يوم 23 نوفمبر 2023 271

7. كلمة رئيس المحكمة الدستورية، السيد : عمر بلحاج، بمناسبة حفل
تتويج المتفوقين في المسابقة الوطنية لأحسن الأعمال المدرسية حول "الدستور
والمواطنة" في طبعتها الثانية تحت شعار "الثقافة القانونية أساس المواطنة"
بالتعاون بين المحكمة الدستورية ووزارة التربية الوطنية وبالشراكة مع
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، مقر المحكمة الدستورية، يوم 19
ديسمبر 2023 275

الافتتاحية

السيد : عمر بلحاج

رئيس المحكمة الدستورية

الحمد لله فقد شاء سبحانه وتعالى - أن وفقنا لإتمام العدد الثالث من مجلة المحكمة الدستورية، وها هي، إذن سنة أخرى تنقضي على ولادة مجلتنا هذه التي تعتبر فضاءً فكرياً لترقية القضاء الدستوري في الجزائر.

يتضمن العدد الثالث من "مجلة المحكمة الدستورية" مقالات متنوعة تتمحور حول الإخطار البرلماني وتطور الحقوق والحريات. كما يحتوي على دراسات حول قرارات وآراء المحكمة الدستورية في النظام الجزائري، بالإضافة إلى الإطار التأصيلي للرقابة على دستورية القوانين.

فضلا عن ذلك، يشمل هذا الإصدار نشاطات المحكمة الدستورية في السداسي الثاني من سنة 2023، سواء على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

إن المحكمة الدستورية ماضية قدما بخطوات ثابتة في تعزيز حقوق المواطنين و حرياتهم المكفولة دستوريا من خلال ممارستها لصلاحياتها الدستورية، ففي غضون السنتين الماضيتين كرست العديد من المبادئ الدستورية السامية و عززت منظومة الحقوق و الحريات عبر اجتهاداتها في مجال القضاء الدستوري لاسيما عند ممارستها للرقابة على دستورية

القوانين و بالخصوص بتفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية و إتاحة الفرصة للمتقاضين الولوج إلى القضاء الدستوري، ناهيك عن ممارستها للصلاحيات الأخرى كتفسير الدستور و الرقابة على الانتخابات البرلمانية (التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة)، و الرقابة على تمويل الحملة الانتخابية.

وكل هذا ينصب في إطار تحقيق التوازن بين السلطات الدستورية وتعزيز العدالة الدستورية.

كما أن المحكمة الدستورية تسجل لأول مرة منذ إنشائها إخطارا برلمانيا بالطعن بعدم دستورية القوانين وذلك يفتح أمام ممثلي الشعب وتعبيرا عن إرادة ممثلي الأمة السبيل إلى العدالة الدستورية دفاعا عن حقوق المواطنين وحرياتهم وتكريس حقهم في التصدي لأي مشروع قانون يشوبه عيب عدم الدستورية يهدد هذه الحقوق والحريات، وهذا الأمر هو ثمرة من ثمار ما تأصل في نصوص التعديل الدستوري لسنة 2020 وما نتج عنه من تكريس حقيقي لحقوق الأقلية البرلمانية وممارسة حقة لصور الديمقراطية الحديثة.

وفي إطار المقاربة الشاملة التي انتهجتها المحكمة الدستورية في ترقية الثقافة الدستورية من خلال إشراك الفاعلين في المجتمع لاسيما فئات المجتمع المدني على غرار المحامين و الجمعيات و الأساتذة الباحثين وممارسي مهنة الصحافة و الإعلام، نظمت المحكمة الدستورية سلسلة من اللقاءات التحسيسية في عدة ولايات من الوطن و الموسومة "دور المجتمع المدني في تفعيل آلية الدفع بعدم الدستورية" و التي تعد مظهر من مظاهر ممارسة

المواطنة الحققة، يساهم بواسطتها المواطن في الدفاع عن سمو الدستور، والاضطلاع بدوره في الدفاع على المصلحة العامة بكل أبعادها.

واستكمالا لهذا المسار، و في ظل انفتاح المحكمة الدستورية على المجتمع و على مؤسسات الجمهورية بغية غرس روح المواطنة و القيم الوطنية وتعزيزهما لدى الأجيال الناشئة، نظمت المحكمة الدستورية بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية و بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر، المسابقة الوطنية لأحسن الأعمال المدرسية في طبعتها الثانية حول "الدستور والمواطنة" و الغرض من استهداف الفئة العمرية المبكرة، هو نشر الثقافة الدستورية في أوساط التلاميذ و تعميمها على أوسع نطاق، من أجل بناء الفرد و جعله مواطنا واعيا بحقوقه المكفولة دستوريا وواجباته تجاه مجتمعه ووطنه.

وفي الختام، فإن المحكمة الدستورية وسعيها منها للوصول إلى مكانة متميزة في نشر الثقافة الدستورية وإثراء الفكر القانوني، ومن هذا المنطلق، تدعوا أهل الاختصاص من باحثين وأساتذة متخصصين لنشر أبحاثهم في هذه المجلة، التي نريد أن تكون منبرا للرأي العلمي وأداة وصل لتبادل الأفكار والخبرات حتى تسهم في نشر الثقافة الدستورية وتطور القضاء الدستوري، وترقية الديمقراطية والحقوق والحريات.

ولا يفوتني أن أقدم بجزيل الشكر لكل الأساتذة والباحثين الذين ساهموا معنا في إثراء هذا العدد.